



ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: <https://lark.uowasit.edu.iq>



*Corresponding author:

Prof. Dr. Ramia Hadi Marhej

General Directorate of
Education in Maysan

Email:

ramyaaldahbiu85@yahoo.com

Keywords: Economic crises,
Economy, Cycles, United States
of America.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 28 Nov 2024

Accepted 24 Jan 2025

Available online 1 Apr 2025



Periodic Economic Crises in the United States of America (1857-1907)

ABSTRACT

The recurring economic crises in the United States have been a source of concern and interest due to their negative and dangerous impacts, which began to threaten the country's economic and political stability. This study examines these crises and their financial, economic, and social manifestations, as well as the ways of addressing them through crisis management, problem-solving methods, and how to handle them. It also looks at the measures taken to confront these crises through economic planning as a fundamental requirement to face and mitigate the effects of economic and financial crises. The study is divided into an introduction and six main sections. The first section defines economic crises and their causes, highlighting the major crises leading up to the 1857 crisis. The second section of the study focuses on the 1857 crisis, explaining the causes of its outbreak and how the government addressed it. The third section sheds light on the 1873 crisis, detailing the crisis's beginnings, its effects, and the methods used to tackle it. The fourth section delves into the 1884 crisis, its causes, and consequences. The fifth section examines the 1893 crisis, its causes, effects, and the government's policy towards it. The final section concludes with an analysis of the 1907 crisis, its causes, events, and consequences, as well as the government's response.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/lark.3950>

الأزمات الاقتصادية الدورية في الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٥٧-١٩٠٧)

م. د. رامية هادي مرهج/ مديرة تربية ميسان

الملخص

شكل تكرار الأزمات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وذلك نتيجة لآثارها السلبية والخطيرة التي باتت تهدد استقرارها الاقتصادي والسياسي وتناول البحث هذه الأزمات ومظاهرها المالية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك سبل مواجهتها من خلال إدارة الأزمات وأساليب حل المشكلات وكيفية التعامل معها وإجراءات التصدي لهذه الأزمات بالتخطيط الاقتصادي بوصفه مطلباً أساسياً لمواجهة وتقليل آثار الأزمات الاقتصادية والمالية ، وقسم البحث على مقدمة وستة محاور ، تناول المحور الأول تعريف الأزمة الاقتصادية وأسباب حدوثها وأهم الأزمات الممهدة لأزمة العام ١٨٥٧. في حين كرس المحور الثاني الدراسة في أزمة عام ١٨٥٧ موضحاً أسباب نشوب الأزمة ومعالجة الحكومة للأزمة ، فيما سلط الضوء في المحور الثالث على أزمة عام ١٨٧٣ موضحاً بداية الأزمة وآثارها وسبل معالجتها، وأمط البحث اللثام في المحور الرابع عن أزمة عام ١٨٨٤ وأسبابها وتداعياتها، فيما تطرق المحور الخامس إلى أزمة ١٨٩٣ وأسبابها واثار الأزمة وسياسة الحكومة اتجاه الأزمة ، واختتم المحور السادس ببيان أسباب وإحداث وتداعيات أزمة عام ١٩٠٧ وسياسية الحكومة تجاهها. كلمات مفتاحية: الأزمات، الاقتصاد، الدورات، الولايات المتحدة الأمريكية.

المقدمة

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين العديد من الأزمات الاقتصادية الدورية ابتداء من عام ١٨١٩ وحتى أزمة عام ١٩٠٧، أثرت في مآكنة سير الاقتصاد الأمريكي في كافة النشاطات الاقتصادية مصرفياً، وتجاريّاً، وصناعيّاً، اتسم بعضها بالشدة والبعض الآخر بأقل عنف ومرجع هذه الأزمات الى طبيعة النظام الرأسمالي، والقلق من عدم ثبات الاسعار، وعمليات المضاربة وغيرها، فحلت بالولايات المتحدة الأمريكية أزمات خطيرة تمثلت بأزمات ١٨٥٧، وأزمة ١٨٧٣، وأزمة ١٨٨٤، وأزمة ١٨٩٣، وأزمة ١٩٠٧، وهذه الدراسة ألقت الضوء على اسبابها وأحداثها، ومعالجتها.

وقسم البحث إلى ستة محاور ومقدمة وخاتمة تتناول المحور الأول تعريف الأزمة الاقتصادية وأسباب حدوثها وأهم الأزمات الممهدة لأزمة العام ١٨٥٧، وكرس المحور الثاني لدراسة أزمة ١٨٥٧، فيما سلط الضوء في المحور الثالث على أزمة ١٨٧٣، وبين المحور الرابع أزمة ١٨٨٤ أسبابها وتداعياتها، فيما تطرق المحور الخامس إلى أزمة ١٨٩٣، واختتم المحور السادس ببيان أسباب وإحداث وتداعيات أزمة عام ١٩٠٧.

المحور الأول

تعريف الازمة الاقتصادية وأسباب حدوثها والأزمات الممهدة لأزمة عام ١٨٥٧

- تعريف الأزمة المالية

تنحدر الكلمة الفرنسية (Crise أزمة) من اللاتينية *crisis* ، والتي تنحدر بدورها من اليونانية وتكتب عادة (krisis) ، وظهرت كلمة الأزمة في الأدبيات الفرنسية في القرن الرابع عشر الميلادي، لاسيما الكتابات الطبية ، ثم انتقلت إلى مجالات أخرى اجتماعية ، وسياسية، واقتصاد خاصة في المجالات المالية، والتجارية، والصناعية، والزراعية (علي، ٢٠١٠، ص٣). الأزمة المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات العالم في مسارها التاريخي، وهي مؤشر على سوء أداء النظام المالي لهذا البلد أو ذلك، أو انها اختلال عميق واضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات المالية (حسين، ٢٠٢٣، ص ٢٩) يتبعها انهيار في المؤسسات المالية، ومؤشرات أدائها وتعبير عن انهيار مفاجئ في مجموع المتغيرات المالية مثل حجم الصادرات، وأسعار الأسهم، والسندات، وقيمة القروض والودائع المصرفية وأسعار الصرف، ويمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى ، فتسبب خللاً في دورتها الاقتصادية (علي، ٢٠١٠، ص٤).

وان اسباب الأزمات المالية الأمريكية في موضوع البحث ، هو ان جميع المودعين يشعرون فجأة بالقلق فيما يخص توفر الملاءة المالية، والسيولة في المصارف ، وبقصد بالملاءة المالية بأنها العلاقة بين الأصول المالية والديون، اما السيولة النقدية فهي سهولة تحويل الأصول المالية إلى أموال بدون خسارة في القيمة، وان الأصول السائلة تكون قريبة من النقود ولديها أسواق من التي يمكن بيعها فيها بسرعة. (jon,2001,p1-2) وكذلك اكتناز الأموال بكميات كبيرة ليس من قبل الأفراد فحسب بل في المصارف ورفض جزئي من قبل المصارف لدفع النقود، فضلاً عن التحسن التدريجي في الأمور المالية مما يؤدي الى استنزاف العملة من طريق الدفع بالمسكوكات الذهبية، ناهيك عن جشع الرأسماليين في تحقيق إرباح هائلة في اوقات قصيرة من طريق المضاربة مما يفضي الى أزمات مالية متكررة .(Herrick 1907,p 308) وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية أول أزمة اقتصادية عام ١٨١٩م، وذلك بسبب تداعيات واثار عام ١٨١٢ بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا التي حدثت على نطاق واسع بسبب العديد من القضايا المتعلقة بين البلدين ، تعود الى حقبة الحروب الثورية الأمريكية مثل القيود المفروضة على التجارة من قبل بريطانيا او الدعم البريطاني للقبائل الهندية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخلال الحرب لم يكن هنالك مصرف وطني فاعل ومؤثر في الولايات المتحدة الأمريكية اذ أبطل العمل في البنك الأول عام ١٨١١، وفي ظل غياب المصرف الوطني فأن الأموال التي صرفت على الحرب قد تم اقتراضها من المصارف الخاصة الموجودة آنذاك، وعند انتهاء الحرب كانت هنالك حاجة ملحة إلى تأسيس مصرف وطني حكومي (

(p.61) (Kostadinov 2015,p.61)، وفي عام ١٨١٩ وافق الكونغرس على إحياء البنك الوطني وتجديد مهمته مدة عشرين سنة ، وقد كان على غرار البنك الأول من حيث النظم والوظائف، واختلف في زيادة رأس ماله كما سمح له بتكوين فروع في الولايات (النيرب، ١٩٧٧، ص ١٥٨).

والغرض من تأسيسه إيجاد الموازنة في أوقات الأزمات والحروب وبشكل خاص للعمليات الورقية للمصارف الأهلية ولكن في حقيقة الحال فشل المصرف في ذلك، إذ استمر المصرف في الإصدار وكذلك في إصدار العملات الورقية من دون التزامات وتحرير الديون على المسكوكات النقدية ، وهذه الحالة قد أدت إلى التضخم هذا من جانب، كما أن الآثار التي أعقبت حرب عام ١٨١٢ أدت إلى ارتفاع أسعار كافة السلع والمواد الضرورية في البلاد تزامناً مع زيادة طبع الأوراق المالية التي بدأت تفقد قيمها مما أثر ذلك في التجارة..(Kostadinov, 2015, p. 17)

وتفاقم الوضع عندما طلب المصرف الوطني استحصال ديون الحكومة الفيدرالية ، وذلك لشراء مقاطعة لويزيانا (liwizyana) وهي ضمن الديون الخارجية التي كانت تدفع نقداً، مما أدى إلى نتائج سلبية انعكست على الوضع المالي والاقتصادي بانكماش الوضع الاقتصادي وتقليص الاعتمادات، وتم إرسال التوجيهات الى فروع المصارف أن يطلبوا من مصارف الولايات استرداد موازين وأرصدة ثقيلة، ان سياسة الانكماش المالي اجبرت المصارف ان تقلص قروضها وانخفض المتداول من (٦٨) مليون دولار ١٨١٦) الى (٤٥) مليون دولار عام ١٨٢٠، مما أدى الى حالة ذعر بين الأمريكيين ٢٠١٥ (Kostadinov, p. 17), ,

اذ طالبت بنوك الولايات بدفع ديونها بالعملة الذهبية او الفضية ، وبالتالي فقد ضيقت هذه البنوك الخناق على مدينيها ، ولهذا ظهرت أزمة مالية ؛ لأن المدينين بدؤوا يبيعون ملكيتهم لتدبير النقد وكانت النتيجة ان افلس الكثير منهم (النيرب، ١٩٧٧، ص ١٥٩).

اذ ان الطلب المتزايد على السيولة النقدية يتبعها هبوط حاد في اسعار السلع والبضائع والاراضي واسعار الايجارات وهبوط حاد في مبيعات الاراضي التابعة للدولة وزيادة معدل الفائدة بسبب قلة التمويل وندرة القروض وطبقا لذلك فان ارباب المعامل ومسؤولي الصناعات كانوا يعانون من الهبوط في اسعار المنتجات التي يصنعونها وانتقل الانكماش الى هبوط شديد في التشغيل في محصول القطن، والصناعات الصوفية، والحديد، واستمرت عملية تصفية الديون والانكماش النقدي لغاية عام ١٨٢١ عندما ظهرت بعض الآمال للانتعاش وتعافي الاقتصاد الأمريكي (Kostadinov, 2015, p. 17-18).

كذلك شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة اقتصادية أخرى عام ١٨٣٧، ويمكن إعادة أسباب هذا الذعر إلى التضخم المالي الواسع للنقد ابتداء من عام ١٨٣٠، وزاد الأمر سوء إزالة الودائع الاتحادية من قبل الرئيس اندرو جاكسون (1845- 1867) (Andrew Jackson) من مصرف الولايات

المتحدة عام ١٨٣٣ ، وبين بعض الاقتصاديين ان سبب التضخم هو الاحتياطي القليل في المصارف، وتدفق الفضة المكسيكية ؛ اذ ان مقابل كل دولار فضة مكسيكية يقوم المصرف بإصدار (٥) دولارات أمريكية جديدة سواء الى التجار او اصحاب المصانع او المعامل.(Kostadinov, 2015, p. 19) كما ان قيام الرئيس جاكسون بإغلاق البنك قبل ان ينهي مدته عام ١٨٣٦ ، وقام بسحب إيداعاته ووضعها في بنوك مختارة في الولايات، وان عدم وجود بنك مركزي يراقب طبع العملة وتنظيم عملية السائل منها وجدت البنوك في الولايات نفسها حرة في استلام السياسة التي تريدها، وبزيادة سيولة العملة نتيجة إبداعات الحكومة الفدرالية أصبحت هذه البنوك سخية في عملية القروض ، هذا السخاء أدى إلى حجة شراء الأرض وزيادة الطلب على الشراء ورفع أسعار الأرض إضعافا فيما بين (١٨٣٤ - ١٨٣٦)، وأصبح مضاربو الأرض يقرضون النقود بسهولة لعملية شراء الأرض، وقام جاكسون بتوزيع عوائد الحكومة على الولايات ، وهذا أدى إلى زيادة التضخم المالي(النيرب، ١٩٧٧، ص١٨٢).

ونتيجة لهذا التضخم شهدت الولايات المتحدة أزمة اقتصادية عام ١٨٣٧ في عهد الرئيس مارتين فان بيورن (Martin van Buren) ١٨٣٧- ١٨٤١ () ، اذ كان العامل الأساسي لهذه الأزمة كما اسلفنا السياسة المالية للرئيس جاكسون فضلا عن وجود أزمة في بريطانيا اضطرت بعض حاملي الأسهم من البريطانيين في البنوك الأمريكية الى بيع أسهمهم هذا فضلا عن فشل المحاصيل الزراعية(النيرب، ١٩٧٧، ص١٨٤).

ومن مظاهر الأزمة فشل (٦٢%) من المصارف (Kostadinov, 2015, p.20) وازدياد البطالة، وانخفاض الأجور، وإفلاس الكثير من رجال الأعمال، وانخفاض أسعار الأراضي والحاجيات، ولمواجهة هذه الأزمة قام بيورن بمنع توزيع الزائد من الخزانة على الولايات، كما انه أمر بطبع عشرة ملايين دولار للخزانة الفيدرالية لمقابلة المصاريف، وكانت وجهة نظر الديمقراطيين هي إبقاء العوائد التي يجمعها أي قسم حكومي فيه بدلا من أن توضع في بنك رئيسي، بمعنى انهم عارضوا وجود بنك وطني او وجود بنوك في الولايات، اما وجهة نظر إتباع حزب الوجد فتتميل الى جعل بنوك الولايات مكانا لإيداع الودائع الحكومية ، وهكذا فشل الطرفان في إيجاد حل للأزمة، وهنا قامت هيئة متطرفة من الديمقراطيين تعارض فكرة العملة الورقية وتؤمن فقط باستعمال الذهب أو الفضة كاحتياطي ، وقد ظهرت هذه الفئة في غرب ولاية نيويورك، وتحت تأثير هؤلاء استطاع الكونغرس ان يسن قانون الخزانة المستقلة عام ١٨٤٠ وهكذا تخلت الحكومة عن مسؤوليتها في مراقبة نظام وطني للعملة (النيرب، ١٩٧٧، ص١٨٤).

المحور الثاني

أزمة عام ١٨٥٧

أسباب الأزمة:

بعد انهيار الأسواق المالية البريطانية عام ١٨٤٧ والثورات التي اجتاحت أوروبا عام ١٨٤٨ زادت الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يتقدمها أصحاب الثروات الذين أسهموا في دفع عجلة الاقتصاد الأمريكي، إذ كانت الولايات المتحدة تنعم بازدهار اقتصادي، ويعود الفضل في ذلك إلى المقدار الكبير من الذهب المستخرج من كاليفورنيا عام ١٨١٧؛ إذ أثر اكتشافه في ارتفاع أجور العمال وانخفاض الأسعار، وبدأت حركة بيع وشراء الأوراق المالية بهدف تحقيق أرباح سريعة في المدى القصير بواسطة فروق الأسعار أو ما يسمى بالمضاربة التي سبقت أزمة ١٨٥٧، فقد انخفض حجم الأرباح وزادت أسعار الفائدة (الدوري، ٢٠١٣، ص ١).

كما أن لغرق الباخرة (Gantral America) قبالة سواحل كارولينا الشمالية، وغرق أكثر من ٤٠٠ مسافر كانوا على متنها، وكانت محملة بكميات كبيرة من الذهب وقد تسبب ذلك بقلق كبير بين الأوساط المالية، ثم جاءت بعد ذلك أزمة شركة أوهايو للتأمين على الحياة التي كانت في الواقع إحدى أهم عملاء مصارف نيويورك وكانت الشركة تعمل أيضا في مضاربات السكك الحديدية مما اضطر هذه الشركة إلى تقديم قروض للمضاربين في سوق الأسهم، فضلا عن تعرضها لعملية اختلاس كبيرة قام بها أمين الصندوق (أيدوين لودلو)، وقد بلغت خسائرها جراء ذلك (٥) مليون دولار. وأسهمت التجارة الخارجية في الأزمة التي تمثلت بالزيادة الكبيرة والسريعة للصادرات الأمريكية من العملة المعدنية والسبائك من أجل دفع ثمن الكماليات المستوردة (الدوري، ٢٠١٣، ص ٣). وكذلك سياسة إضافة الذهب إلى قائمة الصادرات بإفراز نتائج سلبية على الاقتصاد الأمريكي بسبب خروج كميات كبيرة منه خارج البلاد، كما أن التوسع الكبير في زراعة القطن منذ بداية العقد والتي شهدت تطورا مدهشا منذ بداية العقد بفضل تحسن وسائل النقل واختراع الآلات الزراعية وإصلاح النظم المصرفية يقابلها زيادة في أعداد السكان واللذين أسهمتا في زيادة الطاقة الإنتاجية مما تسبب برجحان كفة العرض على الطلب.

- نشوب الأزمة:

في الثاني والعشرين من آب ١٨٥٧، قامت المصارف بتعليق نشاطاتها وإن السبب هو إفلاس المضاربين في السوق من الصيرفيين ورجال الأعمال والسماسرة؛ إذ قاموا بإعارة أموال طائلة من البنوك الشرقية لتمويل المشاريع والتعاملات التجارية، وقد ربط بعض الاقتصاديين أسباب الأزمة بالرهان العقاري؛ إذ إن الانحطاط والهبوط الحاد في ثروات خطوط السكك الحديدية الغربية وكذلك الهبوط في قيم الأراضي في المناطق الغربية مع التركيز على مخاطر وضع الاحتياطي المرهق في

مدينة نيويورك والمصارف ضمن هذه النشاطات. (Kostadinov, 2015, p.22)

وعلقت شركة الائتمان للتأمين على الحياة أوهايو أعمالها يوم الاثنين الرابع والعشرين من آب ١٨٥٧، وأوقفت مدفوعاتها وكان رأس مال الشركة يقدر بـ (٢٥) مليون دولار، وكان مقر هذه الشركة في مدينة سينسيناتي في ولاية أوهايو، ولهذه الشركة فروع في نيويورك استوعبت الكثير من الأموال، وإن عدم فصل الإدارة جعل الأزمة تنعكس على هذا الفرع، وقامت المصارف بتخفيض قروضها إلى نحو (١٠) ملايين دولار بعد أسبوع من بداية الأزمة، وقلصت التزامات الودائع ما يقارب من (١٣) مليون دولار، وقد تضرر الإنتاج الصناعي من جراء اضطراب اسواق المال، وتضررت أيضا الصناعات التحويلية، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها في الولايات الشرقية والوسطى، فضلا عن ذلك فإن قطاع النقل قد تضرر أيضا في الأزمة، الأمر الذي تسبب بانخفاض إمدادات الطحين عن العديد من المدن والقرى، إن حالة الفوضى والارتباك سادت المصارف في ولايات بنسلفانيا، وفيرجينيا، وميريلاند، ودعي مديرو مصارف نيويورك إلى اجتماع يوم الثامن والعشرين من ايلول ١٨٥٧ أعلنوا ان مصارفهم في مأمن وإن هذه المصارف باستطاعتها تقديم المساعدة، ومن اجل تجاوز هذه المرحلة أعلنوا عن رفع احتياطاتهم من الموجودات النقدية إلى نحو (١٦%)، إلا ان الواقع كان يشير عكس ذلك تماما إذ ان حجم التبادلات في تموز وصل إلى (٧٢٨) مليون دولار انخفض في آب (٦٦٨) مليون دولار، وفي أيلول انخفض إلى (٤٨٢) مليون دولار، وقد دلت هذه البيانات على ان حالة المصارف في مدينة نيويورك وصلت إلى الشلل التام (الدوري، ٢٠١٣، ص ١٣).

قامت مصارف فيلادلفيا وبالتيمور بتعليق أعمالها في حين واصلت المصارف في نيويورك وبوسطن اتخاذ الإجراءات والتدابير من اجل الحد من تفاقم الوضع، وفي ١٠ تشرين الاول ١٨٥٧ علقت شركة ايري للسكك الحديدية أعمالها وحالت ممتلكاتها لمصلحة الدائنين، وفي (١٣) تشرين الاول اضطر (١٨) مصرفا في نيويورك إلى تعليق مدفوعاتها، وفي نفس اليوم علقت (١٦) مصرفا في بوسطن أعمالها، وحذت حذوها مصارف نيوانكلند، وفي غضون أيام قليلة شملت الأزمة جميع الولايات في الشمال وبعض ولايات الجنوب، أما سبب التأثير القليل في الجنوب فيعود إلى ان المصارف في الجنوب تستند إلى دعامة قوية تمثلت بارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية (الدوري، ٢٠١٣، ص ١٣-١٤).

معالجة الحكومة للأزمة: إن نظرت الرئيس الأمريكي جيمس بوكانان (James Buchanan) الرئيس الخامس عشر (١٨٥٧-١٨٦١)، إلى الأزمة المالية بقوله: "من الواضح أن الكوارث الاقتصادية والمالية التي حصلت لنا قد نتجت من تفاقم النظام المالي وزيادة إصدار الأوراق المالية والاعتمادات المصرفية." (Kostadinov, 2015, p.25)

وفي نهاية عام ١٨٥٩ بدأت الأزمة بالاستقرار والاقتصاد بالثبات بعد إعلان الرئيس جيمس بوكانان ان نظام العملة الورقية كان هو السبب الرئيسي للأزمة، فقد قرر ان تسحب جميع الأوراق النقدية دون فئة العشرون دولار، ووجه بفصل المصارف الحكومية عن المصارف الأهلية، واجبرهم ان يحذوا

حذو المصارف الفيدرالية، حيث اراد ان ينخفض التعامل بالنقود الورقية لصالح النقود المعدنية مما يقلل نسبة التضخم

وشجع الرئيس بيوكانان الكونغرس الأمريكي على تشريع قانون يخوله مصادرة إجازة أي مصرف يعلق الدفع بالنقد المعدني، وطلب من المصارف ان تحتفظ بدولار معدني واحد لكل ثلاث دولارات ورقية (Kostadinov, 2015, p.23)

المحور الثالث

أزمة عام ١٨٧٣

ان الولايات المتحدة الأمريكية شهدت بعد الحرب الأهلية سلسلة من الانتكاسات الاقتصادية التي سبقت انهيار أسواق المال الأوروبية عام ١٨٧٣ (ابلي، ٢٠١٤، ص ٢٦٠) منها إدارة يوليسيس غرانت الرئيس الثامن عشر للولايات المتحدة الأمريكية (١٨٦٩ - ١٨٧٧) ، اذ يعدونه بانه رجل عسكري من الطراز الأول ، ولكنه لا يملك كفاية سياسية تؤهله لإشغال هذا المنصب، اذ عجز غرانت عن الحكم وتخلّى عن سلطته للكونغرس الذي أصبح ميدانا مضطربا لمركز القوى وأصحاب المصالح الخاصة، فدفع ارباب المال والاعمال بقانون زيادة الرسوم الجمركية حتى اقره الكونغرس في سنة ١٨٧٠ بفضل ما قدموه من اموال لأنصارهم في مجلس الشيوخ، ويضيف اموري رينكور ان واشنطن غاصت في مستنقع فساد لم يسبق له مثيل في التاريخ الامريكي وكان الذي القلق أثار يوم الجمعة الاسود الموافق ٢٤ ايلول ١٨٦٩ (فضيحة التآمر على الذهب) مثالا بارزا للرأسمالية فيتحقيق مصالحها على حساب الشعب الامريكي(رينكور، ١٩٧٠، ص ٢٥٠-٢٥١).

كما كان لحريق شيكاغو الذي اندلع يومي الثامن والتاسع من تشرين الأول عام ١٨٧١ اثر مهم في الأزمة اذ تسبب في تشريد حوالي (١٠٠,٠٠٠) شخص من منازلهم وقتل ما يزيد عن (٢٥٠٠) شخص فضلا عن تسببه بخسائر مادية بلغت مائتي مليون دولار ثم تلاه انفلونزا الخيول الذي حدث عام ١٨٧٢ اذ كانت تبعاته واسعة النطاق على الاقتصاد الامريكي اذ طالعت قطاع النقل برمته، وتوقفت صناعة السكك الحديد لان امدادات الفحم والخشب كانت تعتمد اعتمادا كلياً على الخيول في ايصالها، كما ان السفن بقيت محملة دون ان يتم تفريغها وتوقف توصيل السلع الأساسية والضرورية وكان لهذا المرض تأثير واضح على الاقتصاد الامريكي(سلمان، ٢٠١٢، ص ٢١٩).

كان النظام النقدي والمالي للولايات المتحدة قائما على أساس معدن الفضة بخلاف النظام الأوروبي والانكليزي الذي كان قائما على أساس الذهب(كار، ١٩٧٠، ص ١٤٧)، كما قامت المانيا بعد عام ١٨٧١ بالتخلي عن سك عملتها بالفضة وشهد الاقتصاد الألماني نموا مفرطا في شتى المجالات الاقتصادية والتي تلت توحيد المانيا ١٨٧١، اذ ترك قرار المانيا بالتخلي عن العملة الفضية وانهيار بورصتي برلين وفيينا الى آثار كارثة على الاقتصاد الأمريكي ، فقد تسبب القرار في انخفاض الطلب

على الفضة وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق العالمية ، وسعت إدارة الرئيس غرانت في اتخاذ التدابير اللازمة لتدارك تأثير الأزمة على الاقتصاد الأمريكي، ومواجهة انخفاض قيمة العملة الأمريكية، فتقدم نواب الحزب الجمهوري في الكونغرس في الثاني عشر من شباط عام ١٨٧٣ بمشروع قانون يفضي بالتخلي عن سك العملة الفضية والعودة الى إصدار العملة على وفق قاعدة الذهب وصادق عليه الرئيس غرانت على الفور ليصبح قانونا نافذا (سلمان، ٢٠١٢، ص ٢٢٠-٢٢١).

وعملت المؤامرة من قبل أصحاب المصارف الأوربيين ؛ اذ أوفد ارنستاسيد مندوبا عنهم الى أمريكا ووضعوا تحت تصرفه نصف مليون دولار لاستخدامه في شراء ضمانات الشخصيات الرئيسية في الهيئات التشريعية الأمريكية وأعطى أصحاب المصارف التعليمات لعملائهم عام ١٨٧٣ لاقتراح قانون إصلاح العملة المعدنية ، فما كان من هذه الهيئات التشريعية الا اقرار قانون بالتخلي عن سك العملة الفضية آنفة الذكر (الروتشيلد ، د.ت، ص ١٦٣).

- بداية الازمة وآثارها: أغلقت شركة اثتمان بروكلين (Brooklyn) ابوابها في تموز ١٨٧٣ ولم تجد أي مشاكل، وقد قدمت هذه الشركة سلف لشركة حديد نيو هافن وويليامانتك New Haven and Willimantic ولكن الظروف المالية غير المستقرة لشركات السكك الحديدية أدت الى سحب قروض خاصة من المصارف الخاصة مما جعل تلك المصارف معرضة لازمة سيولة، ولم تتمكن من تسديد الفوائد، اما الشركة الثانية كينون كوكس فقد وقعت على شيك بمليون دولار أمريكي لتجهيز الورق لشركة سكك حديد جنوب كندا Canada Southern ، والتي انهارت في الخامس عشر من أيلول من العام نفسه، لكن الصدمة التي لفتت الانتباه المحلي والعالمي هو انهيار شركة جاي كوك (Jay Cook and co) في الثامن عشر من الشهر نفسه (wicker. ٢٠٠٠، p.19-20).

اذ كان جاي كوك احد اهم المستثمرين في خطوط السكك الحديدية من خلال مؤسسة فيلادلفيا المصرفية (سلمان ، ٢٠١٢، ص ٢٣١) ، فقد اقترض هذا الفرع (١٥) مليون دولار لشركة سكك حديد شمال المحيط الهادئ Northern Pacific على اعمال التشييد وقد فشل المصرف الوطني الأول في فيلادلفيا والذي تملكه الشركة مع شركة EC كلارك، والمصرف الوطني الأول في واشنطن العاصمة الذي تملكه مؤسسة كوك بخسارة رؤوس الأموال البالغة مليونين ونصف المليون دولار، وعلى الرغم من ان هذه الأزمة لم تكن الأولى فقد ادى انتشار الاخبار فيما يخص إغلاق المصارف التابعة للشركة في العاصمة واشنطن وفي فيلادلفيا (علي خيرى مطرود، فاطمة شيال صابون، ٢٠١٨، ص ١٨٢) الى فوضى في وول ستريت والذي ادى الى تدهور أسعار الأسهم وموجة من الافلاس طالت اكثر من ٣٠ دارًا للمضاربة (wicker ٢٠٠٠، p.20).

إن الأزمة كانت مقتصرة على نيويورك وواشنطن، وفيلادلفيا في أول الأمر ، ثم انتقلت الى بيسبيرج في ولاية فيرجينيا في الثالث والعشرين من ايلول مما أدى تعليق مصارفها ، ثم انتقلت في اليوم التالي الى ريشموند في ولاية فيرجينيا ، وفي الخامس والعشرين من ايلول وصلت الأزمة الى ولايتي وفيوغستا في ولاية جورجيا في ولاية ميمفس ، وفي ولاية شيكاغو في السادس والعشرين من ايلول ١٨٧٣. وبذلك شهدت نيويورك وبنسلفانيا وفرجينيا والتي شكلت (٧٥%) من حالات تعليق المصارف، (wicker. ٢٠٠٠) (p.20,26)، تركت الأزمة آثارا اقتصادية شديدة على الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت بانهيار البنوك وانخفاض الأجور وتسريح الآلاف من العاملين، وزيادة نسبة البطالة وإفلاس العديد من شركات السكك الحديدية، وشركات قطع الأخشاب، فضلا عن انخفاض حاد في قيمة العقارات وتوقف حركة القطارات في أحيان كثيرة

(زن، ٢٠١٩، ص ٣٨٢-٣٨٣). لم تقتصر آثار الأزمة على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل تعدته الى الآثار السياسية الخطيرة التي تمثلت في تدمير المواطنين الأمريكيين من سياسات الحزب الجمهوري وإدارة الرئيس غرانت فقد أدت سياسة الحزب الجمهوري المالية لاسيما قانون ١٨٧٣ الى تقليل حجم الأموال المتداولة في الأسواق الأمريكية واقتصارها على الدولار المدعوم بالذهب ، فكان واقع الأزمة دفعهم الى التخلي عن مساندة الحزب الجمهوري (سلمان، ٢٠١٢ ، ص ٢٢٣).
-معالجات الأزمة:

تمثلت معالجة الأزمة بعدة قرارات أصدرها الكونغرس، ففي الرابع عشر من نيسان ١٨٧٤ اقر قانون المناقصات المعروف باسم (قانون التضخم) والذي يهدف الى زيادة إمدادات الولايات المتحدة المالية عبر إصدار البنك الوطني مبلغا جديدا من المال مقداره (٢٦٠) مليون دولار ليصبح مجموع المبلغ المتداول (٣٨٢) مليون دولار وعلى الرغم من اعتراض غرانت على القانون بحجة ان من شأن هذا القانون ان يدمر ائتمان الأمة لكن الكونغرس بالاتفاق ما بين الجمهوريين والديمقراطيين قرر تمرير المشروع فصادق عليه الرئيس ليصبح قانونا نافذا، كما اقر الكونغرس عام ١٨٧٤ جملة من التشريعات المالية لتدارك الأزمة منها قراره في الثاني والعشرين من تموز عام ١٨٧٤ قانون إصلاح مجموعة من الأنشطة والوظائف المعمول بها في سك العملة، وقانون الاستئناف الذي أقر في الرابع عشر من كانون الأول ١٨٧٥ يقضي بالموافقة على إعادة العمل بنظام الذهب ، أي دعم العملة الورقية بقيمتها من الذهب وفي السابع عشر من نيسان ١٨٧٦ اصدر الكونغرس قرارا ينظم الأحكام الواردة بشأن أوجه القصور في مكتب سك العملة فيما أقر الكونغرس في مطلع عام ١٨٧٧ أحكام تزوير العملة الأمريكية (سلمان، ٢٠١٢ ، ص ٢٢٥-٢٢٦).

ولم يتم علاج هذه الأزمة حتى عام ١٨٧٩ اذ اضطر الكونغرس على اصدار دفعة جديدة من العملة الفضية أوقفت هذه الأزمة لمدة وجيزة (كار، ١٩٧٠ ، ص ١٤٨).

المحور الرابع

أزمة عام ١٨٨٤

إن من أهم العوامل المسببة لازمة ١٨٨٤ هو تقليص توفير النقد الذي يرجع سببه الى اقرار الحكومة بعد الحرب الأهلية بأن تعيد شراء النقود الورقية الأمريكية بواسطة الذهب

الموجود في الخزانة الأمريكية ، وتم استرداد ديون بمبلغ (١٠٥) مليون دولار بين عامي (١٨٨٢ - ١٨٨٣) فضلاً عن ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستخدم الفضة في سك العملة مما سبب في قلق أوروبا بأن أمريكا ستترك غطاء الذهب، (wicker, op, cit, p35.)

بدأت الأزمة بخطة لأحد غرف المضارب الفاسدة في محاولة للتلاعب في سوق الأسهم، وكانت غرفة المضاربة المالية المتوسطة اللازمة هي غرانت وورد Grant and ward التي بدأت مشروع عمل لابن الرئيس الأمريكي السابق يوليوس غرانت (Ulysses Grant)، ومضارب وول ستريت فرديناند وردFerdinand ward، وهو تاجر عملة ومضارب مشهور في نيويورك لدى المؤسسات المالية العملاقة في وول ستريت ، وفي الوقت نفسه كان معروفًا بدخول المجازفات والمخاطر، اذ عمل وورد جاهدا على كسب ثقة الابن الشاب للرئيس الأمريكي الذي جذب مستثمرين آخرين مثل جايمز فسك (James Fisk) الذي كان رئيس مصرف ماريان الوطني Marine, National Bank كذلك انضم المضاربون إلى التحالف وجعلوا الرئيس غرانت يصبح شريكا محدودا ؛ اذ ان اسم الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية غرانت هو النافذة والوسيلة للشهرة وكسب ودعم سمعة وعمل نشاطات هذه الشركة. (wicker, op. cit, p36).

وكانت خطة الاحتيال تتضمن استخدام فسك و وورد لأموال شركاتهم في بناء دعائم سكك الحديد أيري للسكك الحديدية Erie Railroad . وجني أرباح سريعة ولكن الحقيقة أنهما كانا يستخدمان الأموال للمضاربة في سوق الأسهم ، قام وورد بجر الكثير من المستثمرين إلى الخديعة بإعطائهم حصصا كبيرة من رأس المال حتى ازدهرت الشركة وأصبحت من أكثر الشركات نجاحًا التي تجذب أصحاب رؤوس الأموال إليها، وفي بداية عام ١٨٨٤ تورط وورد وفسك في الانحدار السريع لأسهم السكك الحديدية مما تسبب بانهيار فسك ومصرفه وحاول وورد تغطية الخسائر بجذب مستثمرين من أصدقاء غرانت لاستخدام أموالهم ولكن دون جدوى

(,2913,p.19Rokof.

وفي الخامس من اذار ١٨٨٤ انهار مصرف مارين الوطني، وشركة السمسرة غرانت ووارد؛ وذلك لأن جايمل فيك كان شريكا في كلتا المؤسستين ؛ إذ إنّ مصرف مارين الوطني كان يقدم سلفاً إلى شركة غرانت ووارد لاستخدامها في المضاربات والنشاطات ذات الصلة بأعمالها (wicker, op. cit, p15). ففي العاشر من شهر نفسه دخلت شركة الشمال الغربي للسيارات التي كان يرأسها عضو مجلس الشيوخ الأمريكي د. أم سابين D.M.Sabin من مينوسوتا Minnesota ، في الحراسة القضائية ؛ إذ أصبحت جميع ممتلكات الشركة خاضعة للإشراف والمتابعة والمراقبة القضائية، اذ كانت مبانيها والأراضي المؤجرة من قبلها ترتبط بفشل مصرف مارين الوطني. (wicker, op. cit, p37). وفي الثاني عشر من الشهر نفسه، توقف نشاط المصرف الوطني الثاني في نيويورك أثر قيام المضارب جون أينو (Jonhn Eno) باختلاس ثلاثة ملايين دولار وهروبه الى كندا، وعلى الرغم من إعادة المبلغ المختلس من قبل والد اينو، الا ان ذلك تسبب في صدمة كبيرة في سوق الأموال والصيرفة وزعزعة للثقة بالمصارف في عموم الولايات المتحدة الأمريكية. (jalil,2008,p,18)

أما مصرف العاصمة الوطني (Metropolitan National Bank) فقد اجبر على الإغلاق هو الآخر، وأشارت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر الرابع عشر من اذار ١٨٨٤ ، ان إغلاق مصرف العاصمة في ١٤ اذار كان من الأحداث الجسيمة ومن الحالات المؤثرة ؛ اذ كان على سلطات ومؤسسات المال والنقد عدم اهمالها بسبب علاقتها المهمة مع العديد من المصارف الداخلية، كما ان إغلاق مصرف بنسلفانيا والذي مركزه برادفورد (Bradford) ومصرفا تونا فالي (Tuna Valley) ومصرف التبادل (Exchange Bank) وكل هذه المصارف كان لها ارتباطات بمصرف العاصمة الوطني، ومصرف بتس برك Paitsbarg ولديها مبالغ مودعة تقدر بـ (٢,٤) مليون دولار، كما أغلق مصرف بين أبوابه في السادس والعشرين من اذار في ولاية بوسطن، كما أغلقت العديد من دور السمسرة في نيويورك. (wicker, op.cit,p37-38)

وللخروج من الأزمة كفلت دار المقاصة في ولاية نيويورك في الرابع عشر من اذار مساعدة المصارف للخروج من الأزمة خاصة بعد توجه المصارف الرئيسية في البلاد لإصدار شهادات قروض وبعد سلسلة من شهادات القروض التي أصدرتها أدت المقاصة العليا في نيويورك اذ طبقت برامج طوارئ واتخذت إجراءات سريعة لتذليل العقبات المالية وإنهاء الأزمة بسرعة عبر إصدارها شهادات قروض، وإيقاف طبع المنشورات والمعلومات الخاصة ببعض المصارف في نيويورك وتقديم المساعدات لبعض المؤسسات المالية للخروج من الازمة، وقد كان كانت شهادات المديونية قد وصلت الى ذروتها عند (٢١) مليون دولار في الرابع والعشرين من اذار ، إما أواخر شهادات القروض فقد أصدرت في التاسع من حزيران ، وتم تصفية جميع شهادات القروض الباقية قد انسحبت وتم تسويتها

في ايلول من عام ١٨٨٦. (Bluedorn, park, 2010,p,12) وتم تجريم وإدانة فسك في شهر حزيران من عام ١٨٨٥ وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، وحكم فرديناند وارد لمدة عشر سنوات أيضا في تشرين الأول من نفس العام (wicker, op, cit, p36).

المحور الخامس

أزمة عام ١٨٩٣

يقول جي بي مورغان (جيم، ٢٠٠٣، ص ٨٧-٨٨) "إذا بقي المودعون اموالهم لدى المصارف فكل شيء سيكون على ما يرام" (جوردن، ٢٠٠٨، ص ٩٠). ومن هذا التساؤل نتناول أحداث أزمة ١٨٩٣، لتبيان هل ان سحب المودعين لإيداعاتهم هو سبب الأزمة ام هناك خلل في النظام الاقتصادي، ام هناك مؤامرة خارجية إرادة تحجيم الدور الأمريكي الاقتصادي؟

كان لأزمة الاخوين بيرنغ عام ١٨٩٠ تأثير مدمر على شهية الأجانب للأوراق المالية التي يسيطر عليها الدولار، مما انتاب المستثمرون من انتشار المشاكل المالية فقد قاموا بسحب الذهب المؤمن في الخزينة الامريكية ، والتي كان من السهل آنذاك استبدال إيداعات الدولار بالذهب القابل للتصدير (برنشتاين، ٢٠٠٢، ص ٤٠٣-٤٠٤).

أقر الكونغرس قانون (بلاند اليسون) الذي اوجب على الخزانة شراء ما بين مليوني دولار الى اربعة ملايين دولار شهرياً من الفضة في السوق المفتوحة وتحويلها الى مسكوكات بنسبة (١٦ الى ١) من الذهب، أي ان كل ست عشرة اوقية من الفضة تساوي اوقية واحدة من الذهب ، وفي عام ١٨٩٠ وصلت نسبة السعر بين المعدنين من (٢٠-١) (جوردن، المصدر السابق، ص ٩٣).

وفي تموز ١٨٩٠ اقر الكونغرس قانون شيرمان المتعلق بشراء الفضة، وقد اشترط القانون ان تقوم وزارة الخزنة بشراء كميات شهرية من الفضة بحيث تصل قيمتها السنوية الى خمسين مليون دولار تقريباً أي ضعف الكميات المسموح بها في قانون بلاند اليسون الصادر عام ١٨٧٨، فضلا عن ذلك كانت المدفوعات مقابل الفضة تتم بالعملة الورقية الجديدة اوراق وزارة الخزينة التي تعد اوراقاً نقدية قانونية يمكن صرفها لدى الطلب بالذهب او بالفضة (برنشتاين، المصدر السابق، ص ٤٠٤). هذا الوضع أدى بالمستثمرين البريطانيين والأوربيين الى عدم الثقة بوضع العملة في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى الى انخفاض كمية التعهدات والالتزامات الرأسمالية من قبل المستثمرين؛ اذ انخفضت هذه التعهدات منذ تمرير قانون شيرمان

(Lauck, 1970, p.19).

خرجت أزمة الأخوين بيرنغ عن السيطرة في لندن مما حدا بالمستثمرين الأوربيين بتحويل عائداتهم من اوراق مالية أمريكية إلى عملاتهم المحلية مما كان يعني في نهاية الأمر اعادة اموالهم بشكل ذهب

وخلال الأشهر الأولى من عام ١٨٩١ فاقت صادرات الذهب من الولايات المتحدة مجموع صادرات الذهب خلال سنة كاملة من السنوات الماضية (برنستاين، المصدر السابق، ص ٤٠٥).

بلغ الوضع ذروته في شباط ١٨٩٣ عندما أفلسست شركة سكة حديد فيلادلفيا اند ريدنغ، وفي نيسان تدنى الاحتياطي للذهب الى ما دون (١٠٠) مليون دولار، وفي ايار حذت ناشيونال كورديج أوسع وأنشط مؤسسة للأسهم الصناعية في سوق الأسهم في نيويورك حذو فلادلفيا ريدنغ واشهرت افلاسها مما جعل سوق الاسهم بكامله ينهار معها، وبدا ان قدرة المصارف على الدفع أصبحت في خطر مما أدى الى اندفاع الناس لسحب ودائعهم (برنستاين، المصدر السابق، ص ٤٠٥).

أخذ اغلب التجار والمستثمرين في تصفية مشاريعهم ومتعلقاتهم التجارية والاسهم الخاصة بهم بعد زيادة فقدان الثقة بالخرنقة، وابتداء من الأسبوع الاول من شهر اذار أصيب التجار والمستثمرون بالذعر والخوف بعد الهبوط الحاد في أسواق الأسهم في ولاية نيويورك واستمر هذا الهبوط بين تموز- ايلول ١٨٩٣، إن فقدان الثقة بالعملة والخوف الذي انتاب اسواق الاسهم والاموال والسندات المالية، الامر الذي جعل هذه المؤسسات تعمل بسرعة الى تحويل موجوداتهم الى الذهب، وفي ضوء الواقع الحالي لاحتياطات الذهب القليلة جعل المصارف غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها المالية، وخاصة

في المناطق الداخلية في مناطق الغرب والجنوب في البلاد.. (tauch, op, cit, p99-100))
اذ كان قانون الصيرفة الوطنية قد اصدر احكاما بأن المصارف في داخل البلاد بتطلب منها المحافظة على الاحتياطي من النقد بنسبة ١٥% من الودائع، ٢,٥% من الاحتياطي يتوجب الاستبقاء عليها وحجزها، اما باقي الكمية ٣,٥% فيتم الاستيفاء عليها كاحتياطي في المصرف في بعض المدن المحددة، اذ كان هناك تدفق للعملة القانونية من الغرب الى الشرق بعد موسم حصاد ١٨٩١، وبنسبة فائدة ٢% وجمعها في مصارف نيويورك، وفي السنوات ١٨٩١-١٨٩٢ كانت ودائع المصارف في غرب البلاد، والاموال الاحتياطية في المناطق الشرقية قد زادت من ١-٣%، وخلال تلك المدة فأن ودائع المناطق الغربية في مدينة نيويورك قد تضاعفت عند اغلاق السنة المالية ١٨٩٢، وكانت الودائع المالية للمصارف الداخلية الموجودة في شرق البلاد تبلغ ٢٠٤ مليون دولار كل هذه الاموال كان واجبا دفعها عند الطلب، وعندما بدأ الاندفاع نحو المصارف في غرب البلاد وداخلها في بداية شهر اذار ١٨٩٣، فأن المؤسسات المالية والنقدية ومن اجل تلبية الحصول على النقد، قامت بسحب الاحتياطي الموجود في مصارف نيويورك، وخلال شهر حزيران ١٨٩٣ تم سحب ٣٣ مليون دولار، ونتيجة لذلك فأن احتياطي مدينة نيويورك قد هبط الى الحد الأدنى بنسبة ٢٥% وبعجز مقداره ١٦,٥٤٥,٣٧٥ مليون دولار في الثاني عشر من آب ١٨٩٣.. (tauch, op, cit, p100).

آثار الازمة

مع انتهاء العام ١٨٩٣ كان عدد المشاريع التجارية المتنوعة التي أصابها الكساد ١٥,٠٠٠ مشروع، وعدد المصارف التي فقدت ائتماناتها وأغلقت أبوابها ٦٤٢ مصرفاً وفقد ٣ مليون شخص عملهم نتيجة الكساد. (Lauch, op, cit, p99-100) وفي نيسان ١٨٩٤ قامت مجموعة من المعوزين مؤلفة من آلاف العاطلين عن العمل بتنظيم أنفسهم فيما أصبح يدعى بجيش كوكي وخلال مسيرتهم التي بدأت من الميسيسيبي باتجاه الشرق قاموا باجتياح المدن واستولوا على القاصرات في سكك الحديد قبل ان يتجمعوا امام مبنى الكونغرس في واشنطن مطالبين بالمعونات، وقد تطلب الامر استدعاء القوات العسكرية لتفريقهم (برنيشتاين، المصدر السابق، ص ٤٠٧).

وفي حزيران عام ١٨٩٤ اضرب العمال في شركة بولمان للسيارات، وقد تلقى العمال المضربون دعماً كبيراً من المناطق المجاورة لشيكاجو ولكن الاضراب انهي بالقوة العسكرية (زن، المصدر السابق، ص ٤٣٧) سياسة الحكومة حيال الأزمة

الا ان الازمة خرجت عن السيطرة مما حدا بكليفلاند في ٣٠ حزيران ١٨٩٣، بمناشدة مجلس الشيوخ الامريكي لعقد اجتماع طارئ في السابع من آب، اتبعت الحكومة ازاء هذه النكبة الاقتصادية سياستها التقليدية في عدم التدخل في الاضطرابات الاقتصادية، اذ كان الرئيس الثاني والعشرين للولايات المتحدة الامريكية الرئيس كليفلاند (Cleveland(1885-1889) شديد التشبث بفلسفة عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية اذ كان يؤمن بأن العاصفة يجب ان تترك لتنتشع بنفسها وان خير علاج للكساد الاقتصادي هو ما يقوم على القوى الذاتية للاقتصاد (نيفيز، ١٩٩٠، ص ٣٨١).

وبعد اجتماع مجلس الشيوخ الامريكي تم مناقشة مشروع قانون الغاء فقرة الشراء بالفضة من قانون شيرمان الصادر عام ١٨٩٠ وبعد مناقشات حادة تم تمرير هذا القانون في ٢٨ آب ١٨٩٣ بتصويت الاغلبية عليه. (Lauch, op, cit, p107)

ولمعالجة الاوضاع المتردية اتجه كليفلاند الى مورغان واضطر الى التنازل من طريق بيع صكوك الذهب بأسعار منخفضة الى مورغان وويلمونت في مقابل تعهدهما بوضع خطة لإنقاذ الاقتصاد الامريكي فقد اقترح خطوة تتسم بالجرأة والتهور فقد اقترح بيع اصدار سندات من وزارة الخزانة بقيمة ٦٥ مليون دولار الى مجموعة اوروبية يقوم هو وروتشيلد بتنظيمها وان يجري الدفع بشكل ٥,٣ مليون اونصة تقريباً من العملات الذهبية (أي بحدود مائة طن) يتم الحصول على نصفها على الاقل في اوربا، ومن جانب تشجيع المصارف الاوروبية يقوم برفع معدل الفائدة بنسبة نقطة مئوية كاملة، واشتملت خطة مورغان على ثلاثة عناصر بالغة الاهمية تمثلت الاولى في بذل كل الجهود المشروعة في سبيل حماية الخزنة الامريكية من سحب الذهب، وهذا يعني عملياً سيطرته وروتشيلد على سوق الذهب، اما العنصر الثاني فكان يقضي بأن تستخدم المجموعة موجوداتها من العملات الاوروبية لإقراض الامريكيين الذين كانوا مدينين بالنقد الاوروبية بموجب الصفقات التجارية او المالية مما

يعني وضع حد لطلب التحويل الدولار الى ذهب، واخيراً قامت المجموعة بربط كل الدور المصرفية في مدينة نيويورك بمجموعات اوروبية مهمة وجعلتها بحكم اصدار السندات جزءاً من الصفقة، نجحت الخطة واصبح الجنيه الاسترليني الذي يصرف بسعر ٨٩,٤ دولار في نيويورك هبط فجأة ليعود الى قيمته الاساسية البالغة ٨٦,٤، وسرعان ما اخذ الذهب يصل الى وزارة الخزانة من اوربا بمعدل ٥ ملايين دولار شهرياً وشهدت الاسواق الاوروبية تدافعاً حقيقياً لشراء الاوراق المالية الامريكية (برنشتاين، مصدر سابق، ص ٤١٣.)

المحور السادس

أزمة ١٩٠٧

عانت الولايات المتحدة ولمراحل متعددة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لأزمات مالية متكررة (١٩٩٠، R.Moeh , Tallman p.1-2)، وكان الزلزال الذي دمر مدينة سان فرانسيسكو في نيسان ١٩٠٦، لم يسبق له مثيل في الحجم اذ أدى إلى كسر انابيب الغاز فاشتعلت حرائق ضخمة في جميع أنحاء المدينة، وبلغت الأضرار ما يتراوح بين (٣٥٠-٥٠٠) مليون دولار او من (١,٧) من الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت سان فرانسيسكو مركزاً مالياً مهماً للفرع الغربي للولايات المتحدة الأمريكية ، الامر الذي ادى الى تعطيل المنطقة الغربية بأسرها اقتصادياً (٢٠٠٢ ، odell. p7-8) كما ان وصلت أخبار الزلزال إلى بورصات نيويورك ولندن حتى أدت هذه الأخبار إلى بيع مباشر في الأسهم وانخفاض ملحوظ في أسعارها، ان هذه الكارثة أدت بشكل مباشر او غير مباشر الى خسارة (١) بليون دولار، او ما يقارب انخفاض ١٢,٥ في القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية في نيويورك (Bruner, Carr 2008, p14)

كما قام وزير الخزانة الأمريكية ليزلي م. شو (Leslie M. show) الذي تولى وزارة الخزانة ١٩٠٢-١٩٠٧ باستخدام فوائض الحكومة وخصوصاً من بريطانيا ؛ اذ ان مجموع ما طلب من الذهب يقدر بـ ٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار في عام ١٩٠٦، فإن بنك انكلترا وللحفاظ على كميات الاحتياطي من الذهب بتخفيض نسبة الفائدة من ٤% الى ٣,٥% وهذا من شأنه تحفيز الاقتراض الأجنبي من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه وحسب رأي المستثمرين انه يمكن شراء الأوراق المالية بانخفاض أسعار فائدها في بريطانيا، وبيعها عند ارتفاع أسعار فائدها في الولايات المتحدة الأمريكية، مما تسبب بسحب جزء كبير من السيولة النقدية من بنوك نيويورك، وأشارت صحيفة نيويورك تايمز في نيسان عام ١٩٠٦ لقد كان متوقعاً استنزاف العملة النقدية من نيويورك (٢٠١٠ Stewart, p10-11) , وما بين ايلول ١٩٠٦-١٩٠٧ بدأ سوق المال الأمريكي بالانخفاض إذ انخفض رأس مال البورصة بنسبة (٧,٧) (sean D carr, op, cit, p19). (%، وخلال صيف عام ١٩٠٧ ظل الاقتصاد

الأمريكي يعاني من عدم الاستقرار، وتوالت الاضطرابات الاقتصادية Kindleberger , Aliber. (2000, p 102).

ان السبب المباشر لأزمة ١٩٠٧ تبدأ من شخص يدعى فراير اوغسطس هاينز (Fritz Augustus Heihze)، الذي بدأ اهتمامه الى وول ستريت وأصبح احد المقربين من تشارلز دبليو موس (Charles W Mors) وهو احد أهم الشخصيات في وول ستريت اذ نجح بمساعدة هاينز من السيطرة على عدد كبير من البنوك، واحتل هاينز عضوية مجلس الإدارة ما لا يقل عن ستة بنوك وخمس مؤسسات ائتمانية واربع شركات تأمين . (sean D carr, op, cit, pp38-40).
اذ اراد هاينز احتكار اسم شركة النحاس المتحدة United copper ، بمعية اخيه اوتو Otto، قامت فكرة هاينز على شراء اكبر عدد ممكن من الأسهم في البورصة في السوق مما يضطرهم في نهاية الأمر الى الرجوع إليه والذي بدوره سوف يتحكم بسعر الأسهم، وفي يوم الاثنين الرابع عشر من تشرين الاول ١٩٠٧ بدأ اوتو بشراء أسهم شركة النحاس المتحدة وارتفع سعر السهم الواحد من ٣٩ الى ٥٢ دولارا ثم ارتفع الى ٦٠ دولارا غير ان المقترضين تمكنوا من الحصول على الأسهم لدى البائعين على عكس تصور اوتو مانتهج عن ذلك انهيار في أسعار البورصة وعلى النحو الآتي في يوم الثلاثاء الخامس عشر من تشرين الأول تعرضت الأسهم الى كارثة ؛ اذ وصلت إلى عشرين دولارا ثم بعد ساعة عادت الى ٢٥ دولارا ، ولم تمض ساعة أخرى حتى هبط الى ١٨ دولاراً ثم ما لبثت أصوات المضاربين بالأسهم أن ارتفعت وحدث اقتتال فيما بينهم حتى وصل سعر السهم الى ١٠ دولار. (sean D carr, op, cit, pp46-48).

وفي السادس عشر من الشهر نفسه، حدثت صدمة للمودعين عندما فشل هاينز باحتكار اسهم شركة النحاس المتحدة ؛ اذ انه بالرغم من أن هذه الشركة لم تكن ذات اهمية مالية لكن فشل خطة هاينز كشفت شبكة معقدة من ادارات المصارف وشركات المضاربة والشركات الائتمانية في مدينة نيويورك، واعتقد المراقبون ان اكتشاف الشراكة بين المصرفيين ومضاربي الاسهم قد اثار حفيظة المودعين القلقين، ولم يكن لاكتشاف خدعة هاينز ليتسبب بأزمة لو كانت الظروف الاقتصادية سهلة لكنها لم تكن كذلك فكانت اسواق نيويورك تواجه تذبذبات موسمية في نسبة الفائدة والسيولة بسبب نقل المحاصيل الزراعية من داخل الولايات المتحدة الى نيويورك ومن ثم إلى أوروبا فضلا عن الأسباب التي سبق ذكرها ، اجبر هاينز على الاستقالة من مصرف Mercantil National Bank وازدحم المودعون الى عدة مصارف التي يمتلكها مورييس شريك هاينز في الاحتكار (Moen, op. cit, p2) 3، وفي الواحد والعشرين من تشرين الأول من العام نفسه، كانت بداية أزمة شركات الائتمان فبعد ظهيرة ذلك اليوم أعلن مصرف التجارة الوطني بأنها سوف توقف التعامل بالشيكات الصادرة من شركة نيكر بوكر الائتمانية والتي تعد ثالث أكبر شركة ائتمانية في نيويورك (Moen, op. cit,

(p2). وفي اليوم التالي عانت شركة نيكربوكر من ازدحام المودعين وكانت نتيجة العمليات بعد الظهر

بلغت ٨ مليون دولار قد سحب من الشركة المذكورة، (Jon Moen, op. cit, p2.))

- آثار الأزمة

أدت الأزمة إلى تعليق العديد من البنوك والشركات، وارتفعت أسعار السلع الأساسية إلى (٢١%) وانخفض الإنتاج الصناعي إلى (١١%)، وانخفضت الواردات بنسبة ٢٦، والبطالة ارتفعت من (٣ - ٨%) وانخفض عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة فيما كان قبل الأزمة (١,٢) مليون مهاجر في السنة التي سبقت الأزمة انخفض إلى (٧,٥٠٠,٠٠٠) فيما بعد الأزمة (r, 2010, p.17 sTewa).

معالجات الأزمة:

لم يكن أمام الحكومة الفيدرالية خيارات كثيرة وقصد وزير الخزانة جورج بي كورتيليو إلى نيويورك وأودع ستة ملايين في مصارف نيويورك لتعزيز سيولتها ولكن كان يحضر الإيداعات الفيدرالية في المصارف باستثناء المصارف الوطنية، ولم يكن بيد كورتيليو أن لجأ إلى مورغان واضعاً ثقته فيه من جديد للخروج بحل لهذه الأزمة إذ كان مورغان على دراية بأسباب الأزمة وفي يوم الخميس ٢٤ أكتوبر ابلغ الصحفيين أنه إذا بقي المودعين أموالهم لدى المصارف فكل شيء سيكون على ما يرام، وبما أن شركة نيكربوكر متعذر إنقاذها كما أسلفنا ووجه اهتمامه إلى تحفيز مؤسسة التسليف الأمريكية، فأقنع كورتيليو بإيداع ٣٥ مليون دولار لدى المصارف الوطنية وطلب من المصارف اقراض شركة التسليف الأمريكية ولما لم يكن لدى المودعين ما يكرههم على سحب أموالهم فأنهم ما عادوا راغبين في سحبها، وهكذا زالت موجة الهلع التي ضربت شركة التسليف الأمريكية (جوردن، المصدر السابق، ص ١٠٧).

وعلى الرغم من ذلك ظل الأمر حرجاً ففي نفس اليوم ابلغ رئيس بورصة نيويورك شارل برود ستريت مورغان بوجوب إغلاق البورصة؛ لأنه لم يعد هناك قروض تحت الطلب ولكن مورغان آمده بمبلغ ٢٧ مليون دولار من المصارف الأخرى لتعويض إغلاق البورصة، واستدعى المصرفيين إلى مكتبه ووضعوا خطة للحفاظ على السيولة في المصارف وتحسين عمل المسرة منها وتم الاتفاق على التصدي بالوسائل اللازمة لكل من يبيع بالمكشوف مستغلاً حالة الهلع، وبعد لقائه بالمصرفيين التقى برجال الدين وحثهم على القاء المواعظ شاحناً الهمم والمعنويات في قداس الأحد (جوردن، المصدر السابق، ص ١٠٨).

وقد اتنى ثيودور روزفلت (Theodore Roosevelt 1901-1909) وهو الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية، على هذا العمل بقوله "رجال الأعمال وهؤلاء الرائعون أصحاب النفوذ الذين تصرفوا بتلك الحكمة وروح المصلحة العامة" (جوردن، المصدر السابق، ص ١٠٨).

الخاتمة

من خلال الخوض في أحداث الأزمات الاقتصادية الأمريكية ابتداء من عام ١٨٥٧ إلى ١٩٠٧، والتعرف على أسبابها وأحداثها ومعالجاتها تبين لنا الآتي:

1. ان جميع المودعين يشعرون فجأة بالقلق فيما يخص توفر الملاءة المالية نتيجة أعمال المضاربة او الاختلاس فيهم المودعون على المصارف مما يتسبب بحالة ذعر يكون من نتائجها إفلاس المصارف.
2. جشع الرأسماليين في تحقيق أرباح هائلة في أوقات قصيرة من طريق المضاربة مما يفضي الى أزمة مالية.
3. جميع الأزمات المالية ابتدأت في نيويورك ما عدا أزمة ١٨٩٣ ابتدأت من الغرب الأمريكي.
4. نظام العملة الأمريكية غير المستقر باعتمادهم على ثنائية العملة (الذهب + الفضة) في أحيان كثيرة.
5. يكاد يكون هنالك إجماع على ان جميع الأزمات الأمريكية ابتدأت من المؤسسات المالية فأزمة عام ١٨٥٧ ابتدأت من شركة التأمين اوهايو، وأزمة ١٨٧٣ انهيار مؤسسة جاي كوك المصرفية، وفي أزمة عام ١٨٨٤ تمثلت بانهيار مصرف مارين الوطني، وأزمة عام ١٩٠٧ بشركة نيكربوكر الائتمانية.
6. عدم فعالية القوانين الحكومية في المجالات المصرفية والاحتكارية.

المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعرية

- 1) نيفينز، الان (١٩٩٠)، هنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد بدر الدين خليل، ط١، القاهرة.
- 2) رينكور، اموري د. (١٩٧٠)، القياصرة القادمون، ترجمة احمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
- 3) برنشتاين، بيتر ل. (٢٠٠٢)، سطوة الذهب قصة استبداده بالقلوب والعقول، ترجمة مها حسن بحبح، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض.
- 4) جوردن، جون ستيل، (٢٠٠٨) إمبراطورية الثروة التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، ترجمة محمد مجد الدين باكير، ج٢، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- 5) ابلي، جويس (٢٠١٤)، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة رحاب صلاح الدين، ط١، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة.
- 6) مارس، جيم (٢٠٠٣)، الحكم بالسر، ترجمة محمد منير ادلبي، ط١، دار الاوانل، دمشق.
- 7) ال روتشيلد، مجدي كامل، (د.ت)، تجار الحروب والثروات وجني لثروات المال عندما يخلق دولة من العدم، دار الكتاب العربي، دمشق.
- 8) النيرب، محمد محمود (١٩٧٧)، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حتى ١٨٧٧، ج١، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- 9) زن، هوارد (٢٠٠٩)، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة من ١٤٩٢، ترجمة شعبان مكاي، ج١، ط٣، القاهرة.

- 10) كار، وليام غاي، (١٩٧٠)، احجار على رقعة الشطرنج، ترجمة سعيد جزائري، ط١، دار النفائس، بيروت.

ثانياً: الكتب الاجنبية

- 1) Kindleberger, Mahias(2000) Charies P, Robertz. Aliber, panics and crashes Ahistory of Financial Crises, New Jersey,
- 2) wicker Elmus(, 2000) Banking panics of the Gilded Age, cambric Dge university press.
- 3) Bruner ,sean D. carr(2008) Robert F., , The panic of 1907 Lessons Learned from the Market's perfect storm, New Jersey.
- 4) Lauck W. Jett,(1970) The causes The paince of 1893, New York.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة العربية

- 1) سلمان، ابراهيم محمد(٢٠١٢)، الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ١٨٥٤-١٨٧٦، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى
- 2) الدوري ادريس نامس دحام (٢٠١٣)، التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الاهلية ١٨٦٥ - ١٩١٤، اطروحة دكتوراه، كلية التربية جامعة تكريت
- 3) علي عبد الغاني (٢٠١٠)، أزمة الرهن العقاري واثرها في الازمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،

رابعاً: الرسائل والاطاريح باللغة الاجنبية

- 1) Odell ,Kerry A.,(2002) The san Francisco Eearth Quake and the panic of 1907, National Bureau of Economic Research Cambridge, 2002
- 2) Kostadihov Peter (2015), The pamic of 1857 in the absence of a national Bank, Master thesis, Lund university.

خامساً: المجلات

حسن،ميثم فالح (٢٠٢٣)، تعرض الجمهور للاخبار الازمات الاقتصادية في وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقته بالقلق نحو المستقبل ، مجلة لارك للفلسفة واللغويات والعلوم الاجتماعية ، كلية الاداب /جامعة واسط
<https://doi.org/10.31185/lark.Vol2.Iss50.3118>

سادساً: البحوث باللغة الاجنبية

- 1) Jalil Andrew (2008), A New History of Banking panics The united states 1825-1929, occidental college, Department of Economy.
- 2) Ellis W. Tallman and Jon R.Moeh, Lessons from the panic of 1907, Atlanta Economi Review, Vo175, Juin 1990
- 3) RokoffHugh,(2013) The Failures that lighted American's Financial panics, Rutgers university Friday June 21.

- 1) Bluedorn, John, Haelim,(2010) Microevidence from Pennsylvania Bank Networks During the panic of 1884, office of Financial Research, March 30.
- 2) King ston pierce, The panic of 1893, Columbia the magazine of North West History, Vo17, No4, No D
- 3) Herrick Myron T. (2010)the panic of 1907 and some Lessons, Jstor. Org
- 4) Saman the A.N. S Tewart, cause of the panic of 1907 and its implications for the Future, Bachelor of business administration in Ecomomic, University of Georgia, ,
سادساً المقالات باللغة الاجنبية
Jon Moen,(2001) , panic of 1907, EH. Net Eheglopedia edited be Robert whaples, August 15.

Sources

First: Arabic and Arabized Books

- 1) Nevins, Commager Alan, Henry Steel,(1990) A Brief History of the United States, translated by Muhammad Badr al-Din Khalil, 1st ed., Cairo, 1990.
- 2) D. Rencourt Amore, (1970) The Coming Caesars, translated by Ahmad Naguib Hashim, Egyptian General Authority for Authorship and Publishing, Cairo,
- 3) Bernstein,Peter L. (2002) (The Power of Gold: The Story of Its Tyranny over Hearts and Minds, translated by Maha Hassan 4 Bahbouh, 1st ed., Al-Obeikan Library, Riyadh,
- 4) Jordan John Steele, (2008) ,Empire of Wealth: The Epic History of American Economic Power, translated by Muhammad Majd al-Din Bakir, Vol. 2, World of Knowledge Series, Kuwait,.
- 5) Appleby, Joyce(2014) Capitalism: A Restless Revolution, translated by Rehab Salah al-Din, 1st ed., Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo.
- 6) Marrs, Jim(, 2003) Rule by Secret, translated by Muhammad Munir Idlebi, 1st ed., Dar al-Awael, Damascus.
- 7) al-Rothschild MajdiKamel,(2014) Merchants of War and Revolutions and the Making of Wealth When Money Creates a State from Nothing, Dar al-Kitab al-Arabi, Damascus.
- 8) Al-Nairab Muhammad Mahmoud,(1977) Introduction to the History of the United States of America until 1877, Vol. 1, 1st ed., Dar Al-Thaqafa Al-Jadida, Cairo,.
- 9) Zinn Howard, , (2009) A Popular History of the United States from 1492, translated by Shaaban Makkawi, Vol. 1, 3rd ed., Cairo.

10) Carr William Guy9(2009), Stones on a Chessboard, translated by Saeed Jazayeri, 1st ed., Dar Al-Nafayes, Beirut,

Second: Foreign Books

1) Kindleberger Charles P., Robertz. Aliber,(2000), Mahias panics and crashes A history of Financial Crises, New Jersey,

2) wicker Elmus(2000) Banking panics of the Gilded Age, cambric Dge university press,

3) . Bruner ,d.Carr Robert F, Sean (1970).The panic of 1907 Lessons Learned from the Market's perfect storm, New Jersey, 2008 4) W. Jett Lauck, The causes The pain of 1893, New York,

Third: University theses and dissertations in Arabic

1) Salman ,Ibrahim Muhammad (2012) , The Republican Party and its Political Role in the United States of America 1854-1876, Master's Thesis, College of Education for Humanities, University of Diyala,

2) Al-Douri ,Idris Namas Daham,(2013) Economic Developments in the United States of America after the Civil War 1865-1914, PhD Thesis, College of Education, Tikrit University,

3) Ali ,Abdulghani Bin,(2010) The Subprime Mortgage Crisis and Its Impact on the Global Financial Crisis, Master's Thesis, College of Economics, University of Dely Ibrahim, Algeria, Fourth: Theses and dissertations in a foreign language

1- Odell ,Kerry A.,(2002) The san Francisco Eearth Quake and the panic of 1907, National Bureau of Economic Research Cambridge, 2002

2- Kostadihov Peter (2015), The pamic of 1857 in the absence of a national Bank, Master thesis, Lund university.

. Fifth: Magazines

Hassan, maythimfalih (2023) , taearadaljumhurlilakhibaralazimatalaiqtisadiat fi wasayilaltawasulalaijtimaeiiwaealaqatihbialqalaqnahwalmustaqbal , majalat lark lilfalsafatwallughawiaatwaleulumalaijtimaeiat , kuliataladab /jamieatwasitDOI: <https://doi.org/10.31185/lark.Vol2.Iss50.3118>

Sixth: Res earch in the foreign language

1) Jalil Andrew, (2008) A New History of Banking panics The united states 1825-1929, occidental college, Department of Economy.

2) Tallman Ellis W. and Jon R.Moeh, (1990) Lessons from the panic of 1907, Atlanta Economic Review, Vo175, Juin

- 3) Rokoff ,Hugh, (2013) The Failures that lighted America's financial panics, Rutgers university Friday June 21
 - 4) John Bluedorn(2010) ,Haelim park, Microevidence from Pennsylvania Bank Networks During the Pain of 1884, office of Financial Research, March 30.
 - 5) King ston pierce, The panic of 1893, Columbia the magazine of North West History, Vo17, No4, No D
 - 6) Myron T. Herrick, the panic of 1907 and some Lessons, Jstor. Org
 - 7) A.N.S Tewart, Saman (2010) the, cause of the panic of 1907 and its implications for the Future, Bachelor of business administration in Ecomomic, University of Georgia, ,
- Seventh: Articles in foreign languages
- Jon Moen, (2001), panic of 1907, EH. Net Ehegclopedia edited by Robert whaples, August

15٠

